

الجلسة الخامسة: آفاق المقاومة وتعزيز الصمود والوحدة



رئاسة الجلسة: محسن يوسف

موقع ومستقبل دور المجتمع المدني في المرحلة القادمة

الهوة التي سيخلفها بالضرورة الفشل السياسي الرسمي إن حصل.

وتوقع أن يشهد المجتمع المدني أيضاً مزيد من التحالف المهني وليس الفكري بين مكوناته، وهذا سيخرج الأحزاب من قدرتها على التأثير في الحياة المجتمعية.

وفيما يتعلق بألية تعاظم المانحين مع مؤسسات المجتمع المدني، توقع أن يستمر العامل السياسي في التأثير على فرص منح التمويل لها.

وتساءل قائلاً: ما هو مستقبل المجتمع المدني الفلسطيني إذا عارض خارطة الطريق، حينها ستزيد الاضطرابات السياسية بأشكال مختلفة على المجتمع المدني الفلسطيني، وسوف تبذل جهود كبيرة داخليا وعالميا لاستبدال قيادات هذا المجتمع من قيادات لها رؤية فكرية وامتدادات نضالية تاريخية، إلى قيادات مهنية، ما سيحدث حالة استقطاب كبيرة في المجتمع المدني، وسيكون هذا الاستقطاب لصالح التيار الديني، لأن التيار العلماني فشل ليس فقط في تقديم نفسه بل في احترام ذاته، بينما تيار السلطة المركزية سيكون مهماً لصالح التيار الديني.

وبخصوص الواقع السياسي الذي ستخلفه إسرائيل والذي سيعمل فيه المجتمع المدني نوه التميمي، إلى أن هناك حكومة وحدة وطنية في إسرائيل، يدعو حزب العمل في إطارها إلى إبقاء أقل عدد من السكان الفلسطينيين، بينما نظيره الليكود يؤكد ضرورة الحفاظ على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، موضحاً أن هذه البيئة ستخلف كياناً فلسطينياً أقل من دولة وإن كان اسمها «امبراطورية فلسطين».

واختتم مداخلة قائلاً «إن الأنظمة السياسية في العالم الثالث ومنها السلطة الوطنية هي تماماً كالدب القطبي لا تنفع معه المداعبة اللطيفة، بل الوخز المستمر لكي ينهض، فإما أن يتحرك أو لا بد أن يترك جلده ويذهب».

تخالف التوجه السياسي العالمي ولكنها لن تكون ديمقراطية.

وأضاف: سيكون في البيئة الفلسطينية تفاوت كبير نتيجة انحسار الطبقة الوسطى في المجتمع الفلسطيني وبالتالي ازدياد أعداد من النخب الساقطة سياسياً، والتي ستبدأ بالتوجه لخلق مواقع جديدة لها في المجتمع المدني لضمان استمرارية وزنها الاجتماعي أو المدني، ولن تكون لديها قناعات بمفاهيم المجتمع المدني ما سيشكل خطراً على المجتمع المدني.

وتابع: كما ستشهد المرحلة المقبلة تفرغاً للأحزاب لصالح قوى مجتمع مدني أخرى، وانفصال العمل السياسي في النقابات والاتحادات لصالح العمل المهني، كما ستشهد البيئة الفلسطينية عدم وجود سيادة للدولة في المستقبل المنظور وعدم قدرة السلطة على تحقيق المشروع السياسي، وهذا سيخلق نوعاً أكبر من النضوج لدى المجتمع المدني ليستطيع جسر

ونوه، إلى أن مسارعة مؤسسات المجتمع المدني إلى تكيف نفسها بشكل سريع مع التغيرات السياسية والعالمية أوجد تشويشاً في رؤيتها، فقد الكثير منها بوصلتها، ما انعكس أيضاً في انسحاب عدد كبير من قيادات العمل المدني من المربع السياسي الفاعل إلى مربع القضايا الاجتماعية وقضايا المجتمع.. وتابع: رغم الاهتمام الكبير في الأونة الأخيرة بتفعيل منظمة التحرير إلا أنه لا مستقبل لمنظمة التحرير ولا مؤسساتها، وستحل محلها مؤسسات وشخصيات في السلطة الوطنية وهذا سيعكس نفسه على مؤسسات المجتمع المدني.

وقال التميمي، أنه سيكون هناك بدايات انتقال في المجتمع الفلسطيني من ديمقراطية الفصائل إلى ديمقراطية الوسائل، أي أن الحزب الأكبر سيلجأ إلى وسائل كثيرة تبدو ديمقراطية وتعطي شرعية لبقائه في السلطة، وستكون ضمن مقاييس مقبولة، طالما لا

عبد الرحمن التميمي

مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين

استهل د.عبد الرحمن التميمي، مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين، مداخلة باستعراض المفهوم النظري للمجتمع المدني، لشرح طبيعته والمستقبل الذي سيعيشه، وتحديد البيئة السياسية والاجتماعية.

وأشار التميمي، إلى أن المحدد الرئيسي لتقييم المجتمع المدني الفلسطيني هو البيئة السياسية والاجتماعية التي يتحرك بها هذا المجتمع، موضحاً أنه والسلطة الوطنية، ليسا اللاعين الوحيدين في تكوين مكونات المجتمع الفلسطيني.

وتحدث عن بعض ملامح المجتمع المدني الفلسطيني ما قبل «اوسلو»، قائلاً: كان الارتباط قويا بين منظمات العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني، وكانت النقابات والمؤسسات تدار من قبل الأحزاب ومنظمة التحرير، حيث اتسمت برامج مؤسسات العمل الأهلي في تلك الفترة وحتى الماضي القريب بملامح ومؤشرات سياسية، وكان هناك تنافس شديد ايجابي بين مكونات المجتمع المدني على أسس سياسية، بينما خلت البرامج من الرؤية بعيدة المدى.

وأشار التميمي، إلى بعض ملامح المجتمع المدني في الفترة الممتدة بين «اوسلو» والعام ٢٠٠٤، موضحاً أنه برزت رؤية اجتماعية وتنموية، بينما تراجعت الرؤية السياسية إلى المرتبة الثانية.

واستطرد قائلاً «أصبحت السلطة الوطنية صاحبة أكبر قطاع في العمل الأهلي ومؤسسات العمل المدني، ولذا برزت فئة من المؤسسات يصعب تصنيفها كمؤسسات مجتمع مدني، ما أدى إلى تمييع مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته، وانتقلت مؤسسات المجتمع المدني من التأثير في السياسة إلى التأثير في السياسات».

ستشهد المرحلة المقبلة تفرغاً للأحزاب لصالح قوى مجتمع مدني أخرى، وانفصال العمل السياسي في النقابات والاتحادات لصالح العمل المهني، كما ستشهد البيئة الفلسطينية عدم وجود سيادة للدولة في المستقبل المنظور وعدم قدرة السلطة على تحقيق المشروع السياسي، وهذا سيخلق نوعاً أكبر من النضوج لدى المجتمع المدني ليستطيع جسر الهوة التي سيخلفها بالضرورة الفشل السياسي الرسمي إن حصل.